# الفصل السادس

## التهديدات الداخلية لأمن الخليج العربي

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أولا: مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث.
- ثانيا: إشكاليات التعاون العسكري قوة درع الجزيرة.
- ثالثا: إشكالية التواجد الأجنبي في منطقة الخليج.
- رابعا: إشكالية العمالة الأجنبية في الخليج العربي.

# الفصل السادس

# التهديدات الداخلية لأمن الخليج العربي

سعى مجلس التعاون الخليجي منذ قيامه عام 1981 أن يكون احد التجمعات الإقليمية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي، ولقد قام المجلس بالعديد من الأدوار التي صادف بعضها النجاح، وفى نفس الوقت واجه المجلس العديد من القضايا والتي لم يستطع مجابهتها والتصدي والتعامل معها، إلا أن مجلس التعاون الخليجي يظل في المقام الأخير التجمع الوحدوي العربي الذي استطاع أن يستمر ويبقى متواجدا على الرغم من الأحداث والمتغيرات التي عصفت بالعديد من التجمعات الإقليمية الأخرى مثل مجلس التعاون العربي وغيرها.

ومِنْ ثَمَّ يمكن التأكيد أن مجلس التعاون الخليجي يعد أحد أبرز التجمعات الإقليمية العربية، وتمثلت الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون، في تحقيق التنسيق والترابط والتكامل بين الدول الأعضاء الست، وقد تطورت آليات التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في مايو 1981 حيث تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس في نوفمبر 1981، والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء في مارس 1983. وفى ديسمبر 2001 تم استبدال الاتفاقية المذكورة، باتفاقية اقتصادية جديدة، أكثر قدرة على التفاعل مع المستجدات الاقتصادية عالمياً وإقليميا، حيث لم تقتصر تلك الاتفاقية على الحث على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، بل تعدت ذلك إلى تبنى برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ.وقد تجسدت أولى الثمار العملية لتلك الاتفاقية في الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي.

وعلى الرغم من الجهود المثمرة التي سعى لتدشينها مجلس التعاون الخليجي، إلا انه مازال هناك العديد من التهديدات الداخلية لأمن الخليج العربي والتي يمكن طرحها كما يلي:

## أولاً: مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث

تستأثر منطقة الخليج باهتمام إيران حيث تسعى من خلال ذلك إلى أن تكون الدولة الرائدة صاحبة التأثير والنفوذ وتسعى إلى امتلاك كل عناصر القوة عسكريا وتسليحا بما يخل بالتوازن الإستراتيجي بالمنطقة ويهدد دول الخليج العربي بين الحين والآخر، خاصة في حالة تصاعد الأزمات. وقد كان من أهم الأحداث التي مرت بها منطقة الخليج هو الادعاءات الإيرانية حول أحقيتها في ضم البحرين، وكذلك الخلاف حول تسميته الخليج.. فارسي أم عربي، والحرب العراقية الإيرانية عام (1980– 1988) وقيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981 ونظرة إيران العدائية تجاهه، هذا بالإضافة إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى[1]. ومن الممكن تناول محاور المشكلة كما يلي:

### 1- ماهية الجزر الثلاث

### (أ) جزيرة أبو موسى

تعتبر من أكبر جزر الخليج مساحة حيث يبلغ طولها 5 كم$^2$ وعرضها حوالي 4 كم$^2$ وتقدر مساحتها 20 كم$^2$ وهي تتبع إمارة الشارقة وتبعد عنها حوالي 75 كم في حين تبعد 95 كم عن ميناء لنجة الإيراني كما تبعد 160 كيلو متر عن مضيق هرمز[2].

---

(1) د. محمد الخازن، إيران والعرب، مراحل من الشد والجذب، دار الكتاب العلمي، القاهرة، 2001، ص ص 14–16.

(2) خالد محمد القاسمى، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ط1، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، 1997 ص 20.

وتعتبر جزيرة أبو موسى منذ القدم تابعة لإمارة الشارقة ويعمل أهلها بصيد الأسماك والرعي والزراعة وهي غنية بالمعادن مثل ترسبات أكسيد الحديد والنفط حيث يوجد بها ثلاث آبار نفطية[1].

### (ب) جزيرة طنب الكبرى

تقع شمال شرق جزيرة أبو موسى وتبعد عن رأس الخيمة 20 كم$^2$ وتبلغ مساحتها حوالي 9 كم$^2$ وهي عبارة عن قبة صخرية غنية بالمعادن وخصوصا التراب الأحمر وهي تعتبر جزءا من إمارة رأس الخيمة وقد احتلت إيران الجزيرة بالتواطؤ مع بريطانيا عام 1971 وقد قامت إيران بتحويل الجزيرة إلى منطقة عسكرية حيث أنشأت محطة رادار وحولتها إلى مراكز عسكرية للمراقبة والتفتيش[2].

### (ج) جزيرة طنب الصغرى

تقع إلى الشمال الشرقي من طنب الكبرى وتبعد عنها حوالي 12 كم$^2$ وهي جزيرة صغيرة مثلثة الشكل يبلغ طولها 2 كم$^2$ وعرضها واحد كم$^2$ وتتكون من تلال داكنة صخرية وهي غير مأهولة بالسكان تتبع لإمارة رأس الخيمة وتتوفر فيها خامات غنية من الحديد الأحمر[3].

---

(1) أحمد عبد العزيز شكارة، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، العدد 28، الرياض، ديسمبر 1992، ص 47.

(2) عبد الملك خلف التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج : دراسات في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، يوليو 1998، ص 63.

(3) خالد محمد القاسمي، مرجع سابق، ص 28.

## 2- ملكية الجزر من وجهتي النظر الإيرانية والإماراتية

### (أ) إيران

ترى إيران أن الجزر محل الحديث هي جزء من الأراضي الإيرانية اقتطعه البريطانيون وضموه إلى الإمارتين العربيتين الشارقة ورأس الخيمة، ونتيجة لذلك فهي ترى أنها عندما احتلتها إنما قامت بإعادة ذلك الجزء إلى أصله[1].

وتتمحور الادعاءات الإيرانية في أن هذه الجزر الثلاث هي من ضمن أرخبيل يخضع للسيادة الإيرانية ويتمتع بأهمية إستراتيجية كونه يشرف على مضيق هرمز، وهذا ما جعله محط أطماع الإمبراطورية البريطانية التي سيطرت على بعض الجزر في القرن التاسع عشر ورفع علم الشارقة على أبو موسى وعلم إمارة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. حيث كانت الإمارتان تخضعان للوصاية البريطانية، وعندما قررت بريطانيا الكشف عن نيتها في الانسحاب من الخليج بدأت في مفاوضات حيوية حول النزاع القائم حول الجزر نتج عنه تسوية أتاحت لإيران إعادة بسط سيادتها على الجزر الثلاث، مقابل تنازلات سياسية نسبية تتعلق بوضع جزيرة أبو موسى نصت عليها مذكرة التفاهم الصادرة في 25 نوفمبر 1971، وفي 30 نوفمبر 1971 وقبل يومين من انقضاء مهلة معاهدة الحماية البريطانية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة استعاد الجيش الإيراني الجزر الثلاث وتعتبر إيران إعادة بسط سيادتها على الجزر مسألة منتهية، وتستند إيران في استيلائها على الجزر الثلاث إلى خريطة فارس التي أعدها اللورد كيرزون وهي خريطة غير رسمية صدرت عام 1887 والتي ثبت فيها ألوان الجزر الثلاث بنفس لون بلاد فارس.

ثم كانت التطورات حول أزمة الجزر والتي اندلعت في مارس 1992 بانتهاك

---

(1) بدر الدين عباس: "جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى (الجانب التاريخي)، الموسم الثقافي لجامعة الكويت، 1971- 1972، ص178"

السلطات الإيرانية اتفاقية عام 1971، وذلك باحتلالها جزيرة أبو موسى بالكامل وطرد سكانها العرب منها، وبذلك المسلك الإيراني عادت مسألة الجُزر إلى الضوء مجددا لتشكل بؤرة توتر في الخليج.

### (ب) دولة الإمارات العربية المتحدة

تتبع الجزر الثلاث من المنظور التاريخي الحديث لقواسم رأس الخيمة والشارقة، حيث مارس مظاهر السيادة عليها في وقت لم يتطرق أي حديث إيراني عنها حتى عام 1904 حين بدأ اكتشاف الأكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى وبدأت معه التطلعات الإيرانية في الجزر، ثم إن احتلال إيران للجزر عام 1971 بعد انسحاب بريطانيا من الخليج كان تعويضا بريطانيا للشاه في قضية البحرين والتنازل عن المطالبة بها[1].

وتؤكد دولة الإمارات حقها القانوني في الجزر من خلال الوثائق والمراسلات والممارسات الدبلوماسية المرتبطة باتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والتي تقع في تصميم السيادة الوطنية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة. وتعود ملكية هذه الجزر للقواسم الذين كانوا يسيطرون على الساحلين الغربي والشرقي القريبين من مدخل الخليج العربي منذ أكثر من مائتي عام، وهذا ما أكدته إحدى الوثائق البريطانية الصادرة عن مكتب وزارة الهند بتاريخ 24 أغسطس 1928.

وقد أكدت الإمارات أنها ستسعى بكل الوسائل السلمية الممكنة إلى عودة سيادتها الكاملة على جزرها المحتلة الثلاث، كما أصدرت الخارجية الإماراتية بيانا مطولا أوضحت فيه موقفها من احتلال هذه الجزر الثلاث من قبل إيران وطالب البيان الإماراتي بالآتي[2]:

---

(1) خالد محمد القاسمي: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، مرجع سابق، ص27.

(2) بيان الخارجية الإماراتية، أبو ظبي، 28 سبتمبر 1992. 5 راجع في ذلك تفصيلا : د. محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003

1- إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.
2- ضرورة إعلان إيران عن التزامها بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبو موسى.
3- عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.
4- إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في أبو موسى وعلى مواطني الدولة والمقيمين بها.
5- إيجاد إطار لحسم مسألة السيادة على أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.

وقد حث المجلس على تفعيل الحوار الودي والاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة مع إيران، على مختلف المستويات، مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقات الثنائية ومذكرات وبروتوكولات التفاهم التي شملت الجوانب الاقتصادية والأمنية. وناشدت دول المجلس، عبر البيانات الختامية والصحفية المتعاقبة الصادرة عن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، إيران الاستجابة لمبادرة دول مجلس التعاون والإمارات العربية المتحدة لحل قضية احتلالها للجزر الثلاث بالوسائل السلمية[1].

## ثانياً: إشكاليات التعاون العسكري قوة درع الجزيرة"

لقد قامت قوة درع الجزيرة من أجل تحقيق هدف أساسي وهو أن تقوم تلك القوات بحماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وكان هناك طموحات واسعة بشأن توسيع حجم القوات إضافة إلى منحها مزيداً من الرعاية والاهتمام، ويمكن التعرض للمحاور المختلفة لهذه القوة وذلك على النحو التالي:

(1) راجع البيانات الوزارية الصادرة عن اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

## أ- نشأة قوة درع الجزيرة

وقفت دول المجلس علناً مع العراق، وقدمت له المساعدات، فأصبح ممكناً بعد ذلك الإعلان عن تشكيل قوة تدخل سريع، وظهرت إلى الوجود قوة "درع الجزيرة" كأول تعاون عسكري بين هذه الدول، وهو التطور الأبرز بين الإنجازات التي حققتها دول المجلس في المجال العسكري. وكان الهدف أن تتشكل القوة من لواءين بعشرة آلاف رجل. وبدأ تجمعها في مقرها في مدينة الملك خالد بن عبد العزيز العسكرية في حفر الباطن قرب الكويت منذ عام 1985م. وقد تشكلت القوة ولا تزال تحت قيادة قائد سعودي علي أن يكون نائبه ضابطاً كويتياً، وضمت القوة قيادة للأركان ولواء مشاة من خمسة آلاف رجل من دول المجلس كافة، ولقد كان إنشاء هذه القوات في بداية الأمر لمجرد التأكيد على التزام دول الخليج بالدفاع المشترك بعضها عن بعض، ولم يكن الردع ضمن إمكانات هذه القوات في بداية إنشائها. وكانت جوانب القصور في قوى "درع الجزيرة" ظاهرة ومعروفة منذ إنشائها في منتصف الثمانينيات، ولعل أول هزة لهذه القوة قد جاءت في الفترة بين حزيران/ يونيو- تموز/ يوليو 1987م عندما كانت الكويت ترزح تحت خطاب إعلامي إيراني شديد اللهجة، أتبعته بصواريخ "سيلك وورم" التي أخذت تتساقط علي المنشآت النفطية الكويتية، فطلبت الكويت من دول المجلس انضمام قوات "درع الجزيرة" إلى القوات الكويتية كإجراء احترازي ذي دلالات سياسية على التضامن الخليجي، لكن جولة الأمين العام للمجلس على الدول الأعضاء لم تستقبل بالترحيب الذي توقعته الكويت، بل كانت هناك تحفظات من بعض الدول الخليجية، ولم ينفذ ما طالبت به الكويت، ولأن الخطر المحتمل كان جوّي المصدر، فقد تطلعت دول المجلس في خضم الحرب العراقية- الإيرانية إلى التعاون في مجال الربط الراداري والإنذار المبكر، كخطوة أولى للتعاون العسكري[1].

وكان الاعتماد يتم على "الإواكس" السعودية كمظلة في وجه ذلك الخطر، إلا أن

---

(1) د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي... مرجع سابق، ص 177

اختلاف أنظمة الاتصالات في هذه الدول حال دون أن تكتمل التطلعات في نظام إنذار متكامل. وظل الاتفاق حتى نهاية الثمانينيات قائماً على ضرورة إيجاد نظام(قيادة وسيطرة واتصالات واستخبارات) أو ما يعرف باسم "سي4" (C4)، لأنَّ هذا النظام كان سيسهل إجراءات التنسيق القتالية بين القوات الخليجية، لكن العقد انقضى من دون تحقيق ذلك، وإن كانت الجهود قائمة لبناء منظومة حزام التعاون لربط مراكز العمليات في جيوش المجلس[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى موقف أحد الدول من مسألة الأمن وهي سلطنة عُمان حيث وضعت عُمان رؤيتها لأمن الخليج معتمدة على القدرة العسكرية لكل دول الخليج العربية ومن الملاحظ أن عُمان قد أسست قواتها المسلحة منذ وقت بعيد وهو ما ساعدها في القضاء على حركة ظفار والحفاظ على أمنها، ولقد تقدم السلطان قابوس بمشروع أمن الخليج العربي وهو عبارة عن إنشاء جيش تموله الدول الأعضاء بمجلس التعاون يكون هدفه المحافظة على مصالح الخليج الاقتصادية ويبقى حارساً لها من أي اعتداء خارجي، ومع ذلك قوبل بالرفض من بعض دول المجلس.

### بـ تقييم قوة درع الجزيرة

بدأت قوة درع الجزيرة كمشروع عسكري وحدوي، إلا انه لم يقم بالدور المنوط به، فلقد كان رؤساء الأركان على علم بنقص القوى البشرية في قوة "درع الجزيرة"، وهذا النقص كان أهم معوقات عملهم، ليس في حفر الباطن فقط، بل في جيوشهم أيضاً. ولم يكن هناك مخرج من هذه المشكلة، بل ازدادت تعقيداً، لأن الهدف من إيجاد قوة خليجية لم يتحقق، فجيوش المجلس كانت تضم أفراداً من دول أخرى، ليس بالإمكان التخلي عنهم في الوحدات التي تخدم في حفر الباطن، كما أن حصة كل دولة من عدد الرجال كانت مثار نقاش دائم في اجتماعاتهم، كان من اللافت للنظر أن المناورات

---

(2) د.محمد الحشاش، "مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، ب.ن.، القاهرة، 1999م " ص24.

البرية لدرع الجزيرة وهي قوة برية فقط – لم تكن تتم في الثمانينيات بشكل مكثف، بل كانت تتم كل عامين، مما يدل على أن تلك القوى كانت تفتقد إما مخططي التمرينات من الكفاءات العسكرية، وإما الاقتناع بأنها ستكون ذات شأن. فلا داعي إذنْ لإهدار الطاقات في تدريبها، إلا أن الأمر كان مختلفاً في المناورات بين القوات الجوية والبحرية للدول الأعضاء، حيث كان هناك تمرين سنوي. كما كان التعليم والتدريب العسكري المشترك قليلاً بين جيوش المجلس ولم يكن نظام القيادة والسيطرة هو ما كانت تحتاج إليه قوات مجلس التعاون فقط، بل كانت تفتقد توحيد هيكل تعاونها من خلال وحدة القيادة، وتفتقد وضع عقيدة قتالية مشتركة توضح كيف تقاتل هذه المجاميع في الميدان بالأسلوب نفسه والأولويات نفسها، وبعد أن وضعت الحرب العراقية- الإيرانية أوزارها تقلصت حماسة دول المجلس لهذه القوة عما كانت عليه عند تشكيلها، وتقلصت المساهمات إلى الحد الذي لم يعد يسمح بتشكيل قوة جماعية. وكان من تبعات ذلك أن قوة "درع الجزيرة" لم تتدخل لمواجهة الغزو العراقي للكويت. سواء قبل الغزو أو في أثنائه[1]. وقد أبرز عدم التدخل بعدم طلب الكويت ذلك رسمياً. بل إن مشروع زيادتها إلى حجم لواءين لم يجد أذناً صاغية[2]، وعلى الأرجح فقد كان تكوين هذه القوة ما هو إلا رمزاً لوجود التعاون العسكري بين دول المجلس ليس أكثر، وليس أدل على ذلك من دور هذه القوة أثناء الغزو العراقي لأراضي الكويت في أغسطس 1990 م وبالتأكيد فإن من المهم أن يستمر الاحتفاظ بهذه القوة وتنمية قدراتها وإمكانياتها خاصة في ظل وجود القوات المتحالفة بالخليج، لكن مع تعديل مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي[3].

---

(1) يحي حميد الهاملي، "التعاون العسكري في دول مجلس التعاون" ورقة قدمت إلى: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص50.

(2) مالك المعيلي، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية،" (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، 1998م)، ص 10.

(3) د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.. مرجع سابق،، ص ص 125-133

## ثالثاً: إشكالية التواجد الأجنبي في منطقة الخليج

منذ استقلال بعض أجزاء دول الخليج العربي التي كانت تحت الوصاية البريطانية عام 1971م لم تنعم هذه المنطقة بالاستقرار لعقد من الزمان بحدوث الحرب العراقية الإيرانية وتواجد القوات البحرية الأمريكية في المياه الدولية ببحر العرب بالقرب من الخليج العربي إلا أن التواجد الأجنبي على أراضي دول الخليج عاد بعد عام 1990م نتيجة لاحتلال الكويت على أن التواجد يكون لغرض تحرير الكويت ومِنْ ثَمَّ تعود القوات إلى دولها مع بقاء قوات رمزية إلا أن دول الخليج لم تستطيع إلغاء الوجود الأجنبي في هذه المنطقة للأسباب التالية :

1- انفراط وتداعيات النظام العربي بعد احتلال الكويت.
2- طبيعة المنطقة كونها منطقة إستراتيجية تتمركز فيها مصالح دول العالم أجمع.
3- الإستراتيجية الأمريكية البعيدة التي تكرس احتلالها للعراق كقاعدة متوسطة.
4- الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط بأنه منبع للإرهاب ويجب تجفيف مصادره.
5- تفتيت النظام العربي لصالح قيام شرق أوسط جديد من خلال تفتيته إلى مجمعات كالآتي:[2]

أ- منطقة تجمع خليجي تشمل (دول الخليج + العراق + اليمن) ومستقبلاً إيران بعد إحداث تغيير في نظامها.

ب- المنطقة المركزية وتشمل (مصر – سوريا – الأردن – لبنان – فلسطين) مع ربطها بعلاقات إستراتيجية بإسرائيل وتركيا.

ج- الشمال الأفريقي ويشمل (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) وممكن تنضم لها دول غرب أفريقيا مستقبلاً.

---

(2) إبراهيم الملا، مرجع سابق، ص 75.

د - القرن الأفريقي الكبير ويشمل دول حوض نهر النيل (ما عدا مصر) ووسط أفريقيا وشرقها المطل على البحر الأحمر.

6- التواجد الكثيف في المنطقة لضمان بقاء إسرائيل.

ومع أن دول الخليج بعد تحرير الكويت وبعد مشاورات ومداولات مع الدول العربية خصوصاً مصر وسوريا لكيفية تأمين أمن الخليج وتم الاتفاق على ذلك وتم إعلان دمشق أو ما عرف (6+2) دول الخليج ومصر وسوريا لحماية أمن الخليج وتوفير القوات اللازمة لذلك إلا أن هذا الإعلان لقي معارضة شديدة من الولايات المتحدة وإيران وبالتالي ماتت هذه المبادرة في مهدها.

## رابعاً: إشكالية العمالة الأجنبية في الخليج العربي

شهدت منطقة الخليج العربي نشاطاً ملحوظاً في أعداد العمالة الوافدة من الدول الأجنبية والعربية في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن، وذلك بسبب تدفق العوائد النفطية في اقتصاديات دول الخليج، وقد ارتفعت هجرة الأيدي العاملة لاستخدامها في عملية البناء الشاملة، وكانت أعلى نسبة عمالة في تلك الفترة من الهند وإيران، في حين شهدت دولة الكويت تطوراً سريعاً في النمو السكاني خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، فقد كان عدد سكان الكويت عام 1957م حوالي (206473) نسمة يشكل الوافدون 45٪ وفي عام 1961م بلغ عدد السكان في الكويت (321621) نسمة وبلغت نسبة الوافدين 50٪ وفي تعداد السكان لعام 1965م ارتفع عدد السكان إلى (467339) نسمة وكانت نسبة الوافدين منهم 53٪، وبقيت هذه النسبة ثابتة في عام 1970م، ثم توالت الزيادة في عام 1973م إبان ارتفاع أسعار النفط والذي صاحبته تنفيذ عدداً من الخطط الإنمائية في دول الخليج مما اضطر هذه الدول نظراً لانخفاض عدد السكان الأصليين إلى فتح الأبواب أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية حتى أصبحوا يشكلون ثقلاً في تركيب القوى العاملة.

### 1- تطور العمالة الأجنبية في الخليج العربي

في منتصف الثمانينات تقريباً بدأت تتضاءل نسبة استقدام العمالة الوافدة إلى دول

مجلس التعاون الخليجي بسبب الأوضاع الاقتصادية، مما اضطـر هذه الدول إلى الضغط على النفقات العامة بشكل كبير، فانخفاض العائدات النفطية دفع دول المجلس إلى اتخاذ بعض الخطوات الإجرائية هدفت إلى تخفيض نسبة العمالة الوافدة قدر الإمكان، وخاصة غير الماهرة فالمملكة العربية السعودية خفضت ما يربو عن 600 ألف عامل، وفي قطر بسبب تراجع الإنفاق الحكومي على برامج الاستثمار، اضطرت معها الحكومة إلى أن تطلب من جميع العمالة الوافدة والذين تزيد أعمارهم عن خمسين عاماً إلى التخلي عن أعمالهم خلال عام 1984م. بينما اضطرت دولة الكويت في خطتها الخمسية إلى تخفيض العمالة الوافدة من (544) ألف عام 1985م إلى (507) ألف عام 1990م أي ما عدده 37 ألف عامل. وفي آخر تعداد أجرى في الكويت عام 1985م كانت العمالة الوافدة 60٪ تقريباً.

ولكن بعد تحرير دولة الكويت من العدوان العراقي ارتفعت نسبة العمالة إلى مليون و475 ألف من إجمالي عدد السكان مليونين و273 ألف نسمة وبنسبة تشكل 65٪ بينما المواطنون يشكلون35٪ من السكان وهذه النسب لا تنسجم وتوجهات الحكومة ومجلس الأمة بإعادة التوازن في التركيبة السكانية وهو جدل قائـم خاضع لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولها أبعادها المختلفة أهمها أن أبناء الوطن هم أحق الناس في بناء أوطانهم والمحافظة عليه[1].

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العقود الثلاثة تدفقاً في أعداد الوافدين من أجل العمل إلى المنطقة من مختلف أنحاء العالم وبصفة خاصة من الدول العربية وشبه القارة الهندية ودول جنوب شرق آسيا ولعلنا لا نتجاوز الواقع إذا قلنا أن العمالة الوافدة إلى هذه المنطقة تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات وربما استمرت كذلك إلى أمد يصعب تقديره حيث بلغت نسبة الوافدين إلى إجمالي السكان أرقاماً خيالية بات معها المواطنون الخليجيون

(1) راجع البيانات الصادرة عن تقرير منظمة العمل العربية على شبكة الانترنت /www.alolabor.org

أقلية خاصة في ثلاث دول هي الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، ويوضح الجدول التالي الخلل الذي وصل إليه التركيب الديموغرافي للسكان.

**التركيب الديموغرافي للسكان**

| الدولة | إجمالي السكان | الأصليين | الأجانب | الأصليين ٪ | الأجانب ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 27601038 | 22024962 | 5576076 | 79.8 | 20.2 |
| الإمارات | 4444011 | 844362 | 3599649 | 19 | 81 |
| البحرين | 708573 | 473465 | 23518 | 67 | 33 |
| سلطنة عُمان | 3204897 | 2627604 | 577293 | 82 | 18 |
| الكويت | 2505559 | 1214205 | 1291354 | 48.5 | 51.5 |
| قطر | 907229 | 226808 | 680421 | 25 | 75 |
| **الإجمالي** | **39371307** | **27411406** | **11959901** | **53.5** | **46.5** |

يتضح من الجدول السابق، أن التعداد السكاني لدول الخليج العربي الست (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، سلطنة عُمان، قطر) حوالي 39371307 مليون نسمة طبقا لتقديرات البنك الدولي لعام 2007. وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول من حيث عدد السكان حيث تبلغ حوالي 27.601.038 مليون نسمة، في حين تأتي مملكة البحرين كأصغر دولة في المنطقة من حيث عدد السكان حيث تبلغ 708573 نسمة[1].

ومن خلال القراءة المتأنية للخريطة الديموجرافية بالمنطقة يتضح أن منطقة الخليج العربي تتسم بتباين شديد في هيكلية السكان حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات والكويت وقطر يزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين حيث تقدر نسبتهم بـ (81٪،51.5٪، 75٪) على الترتيب، في حين أن الدول الثلاث الأخرى وهي السعودية والبحرين وسلطنة عُمان تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر وإن كان ذلك لا يمنع

(1) World Fact Book. Year Book, Gulf Area, Population, 2009 , P.P.14-15

من تواجد نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الأخرى تمثل (20.2٪، و33٪،و18٪) على الترتيب لتلك الدول.

### 2ـ أبعاد استقدام العمالة الوافدة

يمكن التعرض لأبرز الأبعاد الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية على النحو التالي:

#### أـ البعد الأمني

هناك مشكلة حقيقية في دخول أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الوافدة بطرق غير مشروعة من خلال المنافذ البحرية التي لا تستطيع قوات خفر السواحل أن تمنع هذا التسلل غير الشرعي وخاصة من دول الجوار وإن كان محدوداً إلا إنه يحمل في ثناياه أخطاراً كبيرة وغير مرئية تهدد المجتمع، فالدولـة تفقد سلطاتها عليهم بحيث لا تستطيع تعقبهم أو محاسبتهم في حالة ارتكاب جرائم خطيرة، والجانب الأخطر إذا كانوا يحملون معهم إلى داخل البلاد مواد محظورة مثل الذخائر والأسلحة أو المخدرات مما يؤثر على حالة الاستقرار والأمن في المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الذين يتسترون عليهم داخل البلاد قد يفرضون عليهم القيام بأعمال مخلة بالشرف والأخلاق مما يساعد على انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي.

ونتيجة للوضع السابق فقد ظهرت ممارسات خطيرة تهدد المجتمع الخليجي المحافظ، فسجلات المحاكم وأقسام الشرطة تشهد علـى ذلك، فعلى سبيل المثال الحملة التي قامت بها وزارة الداخلية الكويتية خـلال الفـترة من 6-9/ 10/ 1999م على تجار مروجي المخدرات وشقق الدعارة، فقد تم ضبط 56 وافداً أغلبهم من الجنسية الإيرانية والباكستانية وجنسيات وافدة مختلفة يروجون المخدرات والمشروبات الروحية، وإجمالي ما تم ضبطهم 108 متهماً يروجون المخدرات و120 بائعة هوى من جنسيات مختلفة يعملن بالدعارة[1].

---

(1) انظر في تفصيل ذلك: التقرير الصادر عن مجلس الامة الكويتي حول تجارة الإقامات في الكويت، الكويت، 2009، ص4-5

## بـ البعد الثقافي

رغم كثرة العمالة الوافدة وخصوصاً الآسيوية من شبه القارة الهندية في دول الخليج إلا أن لها ثقافتها الخاصة ويتضح ذلك من خلال ما تعرضه دور السينما من أفلام أغلبها هندية لا تمت بصلة إلى المجتمع العربي الخليجي ولا تناقش قضاياه ومشاكله.

ومن هنا فإن العمالة الوافدة وخاصة الأسيوية تؤثر بصورة مباشرة وسلبية على ثقافة المجتمعات الخليجية من خلال تفوقها العددي. ويتضمن هذا الجانب الفكري – الثقافي بحيث لا يمكن إغفال أثر أو آثار وجود المدارس الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ثبت أن أبناء إحدى الدول الخليجية قد فاقوا في أعدادهم أبناء الأجانب في هذه المدارس.

هذه المدارس من أخطر المؤسسات التي عملت ومازالت تعمل على تغريب الأجيال من أبناء الأمة الإسلامية ورغم أنها أنشئت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية إلا أن الواقع يقول بأن خطرها قد امتد إلى أبناء الخليج الأصليين وبدأت تنشر وتنفث سمومها في كيان المجتمع الخليجي وتؤثر في هويته العربية، ويؤيد هذا الرأي وجود خمسة وعشرون مدرسة أجنبية مثلا في دولة الكويت، يدرس فيها نسبة عالية من أبناء الكويت والعرب والمسلمين تفوق نسبة الدارسين فيها من غيرهم من الأجانب[1].

كما أن للباكستانيين والهنود والإنجليز والأمريكيين وغيرهم من هذه الجاليات مدارس ونواد وجرائد وبرامج تليفزيونية خاصة وهذه التعددية الثقافية تشكل خطورة كبيرة على مستقبل اللغة العربية والوحدة والانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، وفي المستقبل القريب يتوقع أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالاً من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لمنطقة الخليج العربية. كما قامت هذه المدارس في بعض دول الخليج العربي بإنشاء نواد خاصة ومدارس

---

(1) حول تأثيرات العمالة الأجنبية على دول الخليج العربي راجع: محمد صادق اسماعيل، العمالة الأجنبية في الخليج العربي، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع،2009

ونشرات وجرائد بها برامج إذاعية وتليفزيونية خاصة بالجاليات الأجنبية غير العربية ويمنع حتى المواطن من دخولها أو التأثير فيها وصار لهذه الجاليات دور اجتماعي خطير على صعيد التبشير الديني والانتشار الثقافي.. إضافة إلى ذلك لا نغفل خطر خدم المنازل (سائق، خادم، مربية)، وخصوصاً المربيات اللاتي يؤثرن على العادات والتقاليد والقيم وخاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك والملبس والمأكل وكذلك الثقافة والتآلف الاجتماعي ففي دول الخليج ما يقرب من 500 ألف خادم داخل الأسر الخليجية مما يؤثر على تربية الأبناء الصغار والأسرة خاصة عند انشغال الوالدين أو تدني مستواهما التعليمي.

### ج. البعد السياسي

أن وجود أغلبية سكانية وافدة بلغت في الإحصاءات الأخيرة ملايين الأفراد تنبئ عن وجود خلل في التركيبة السكانية في المجتمع الخليجي وقد ساهمت عوامل عدة منها الضغوط من بعض الدول الأجنبية بدعوى حماية مصالح رعاياها لتجد مبرراً للتدخل لاستمرار تدفق الأموال عليها لتحسين ميزان مدفوعاتها والتخفيف من حد البطالة بها.

كما تسيطر على سوق العمالة قوى خفية وعوامل سياسية تؤثر على القرار الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الذي ينعكس إيجاباً على المجتمع بشكل عام، فظاهرة تجارة الإقامات والتي سنفرد فصلا لمناقشتها أصبحت واضحة للعيان والعمالة الوافدة التي بلا مؤهل والهامشية تقوم بدفع مبلغ مقطوع لهؤلاء التجار، كما أثرت العوامل السياسية على أعداد ونوعية العمالة الوافدة، فأصبح نظام الحصص للعمالة الوافدة من بعض الدول في المشاريع الحكومية أمر مقبول ومعتاد ولكن النمو في أعداد العمالة الوافدة خصوصاً في السنوات الأخيرة أكد وجود فاعلية العوامل غير الاقتصادية المسيطرة على سوق العمل.

### د. البعد الاقتصادي

لا شك أن وجود عدد كبير من الجنسيات تصل156 جنسية مختلفة من العمالة الوافدة

أوجدت خللاً كبيراً في التركيبة السكانية حيث أصبحت نسبة العمالة الآسيوية أكبر من نسبة العمالة الوطنية من إجمالي السكان كما تشكل استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يتقاضونها وإلى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية والتعليمية، والمواصلات، الكهرباء، المواد الغذائية ... الخ).

وقد قدرت بعض الدراسات هذه التكلفة، وذلك تحت ما يسمى بأجر الظل (Shadow Wages) بأكثر من ضعفي الأجر النقدي، كما يمكن النظر إلى التحويلات الخارجية الخاصة من دون مقابل من بيان ميزان المدفوعات كمؤشر لتقدير التكلفة المالية للعمالة الوافدة[1].

(1) محمد صادق إسماعيل، العمالة الأجنبية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص45